عكا وبيروت – علاقة فوق قانون إسرائيل

أمير مخول[1]

سعدنا لحصول الكاتب المبدع علاء حليحل على جائزة مهرجان "بيروت 39" كواحد من أفضل الكتاب العرب الشباب. وهذا اعتراف جدير بكاتب جدير. إضافة إلى قيمتها الأدبية للكاتب تحمل الجائزة قيمة نوعية ورمزية، وفيها تأكيد على محورية علاقة التواصل العربي الذي حرم منه فلسطينيو الـ48 طوال عقود. القيمة الرمزية للجائزة وبمجرد إعلانها قد وصلت لعلاء ومن خلاله إلى هذا الجزء من الشعب الفلسطيني. كما أهنيء علاء بالزيارة المرتقبة إلى بيروت وهي مدينة طالما تاق لزيارتها كل فلسطيني من الداخل.

ومع هذا فإن قرار الكاتب التوجه بواسطة مركز "عدالة" الحقوقي للمحكمة العليا الإسرائيلية بطلب إجازة سفره إلى بيروت أثار إشكالية سياسية، وما زادها إشكالية هو قرار المحكمة العليا الإسرائيلية إجازة السفر، وفي هذا شأن عام لا مسألة فردية فحسب.

قبل الخوض في ذلك من المهم التأكيد على أن الكاتب علاء حليحل نجح وبشكل ملفت للنظر أن يختزل الوقت ويتحف الساحة الأدبية بغزارة أدبه الجدير، وأصبح اسمًا أدبيًا وثقافيًا لامعًا وصل إلى بيروت والى الوطن العربي من مغربه إلى مشرقه، وطأ ثراه حيث استطاع ووصلت كلماته حيث منعته الحدود. ومن دون شك أيضًا أن مركز "عدالة" الحقوقي هو أحد انشط المنظمات الحقوقية في العالم العربي ومن أكثرها جدارة وذات الاسم الساطع والمصداقية العالية دوليًا. والكاتب والمركز مقتنعان أن العلاقة بين عكا وبيروت هي علاقة حق طبيعية يصونها حق الشعوب والأمم.

وعودة إلى السؤال السياسي، هنالك إشكالية أن يطلب فلسطيني من الداخل يريد التواصل مع العالم العربي والسفر إلى عاصمة عربية من المحكمة الإسرائيلية أن تجيز له ما رفضه وزير إسرائيلي أو المؤسسة الأمنية وإجراءاتها. لأنه، وجوهريًا، يتيح الفلسطيني لإسرائيل إن تقرر بشأن علاقته الطبيعية مع امتداده العربي.

الوصول إلى بيروت من خلال معركة قضائية إسرائيلية يحرجنا ويحرج بيروت أيضًا. بيروت تتعامل مع عكا وحيفا ويافا وغزة كامتدادها الطبيعي حتى وإن قطّعه الاستعمار العالمي وبنى مشروعه الاستعماري الوريث – إسرائيل. ونحن نتعامل مع بيروت بوصفها امتداد تاريخ طويل وامتداد حلم جميل قطعوه قبل ستة عقود وحاولوا أن يفرضوا على الفلسطيني في الداخل مدى حلم لا يتجاوز حدود العسكرية الإسرائيلية.

مسألة السفر إلى بيروت سياسية بامتياز وحسّاسة بامتياز. والسؤال حول أدوات اللعبة. لأن الأدوات هنا هي الجوهر ذاته. إسرائيل أيضًا تنظر إليها من باب السياسة لا القانون الصرف كما لو كان خارج السياسة. ونظرًا لكون مسألة التوجه القضائي لها إسقاطات على مجمل الحق بالتواصل مع شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات ومع الشعوب العربية، فكان من الأجدر عدم التوجه للقضاء الإسرائيلي، وللحقيقة فإن الإحراج الأصعب هو في كون المحكمة العليا الإسرائيلية قد استجابت لطلب الكاتب ولم ترفضه. لأنها عندما وافقت فعمليا مثلت مصلحة إسرائيلية ومعيارًا تستخدمه لإضفاء الشرعية على قراراتها لملاحقة كل فلسطيني لا يطلب إجازة حقه بالسفر وعمليًا كسبت في هذه المعادلة كونها حصلت على مصداقية بأن تكون في أحسن الأحوال الحكم ما بين إسرائيل و"المواطن" الفلسطيني وكما لو كانت المحكمة طرفا ثالثا حياديا يحدد المسموح والممنوع في علاقة الشعوب والأمم.

هذه الحالة تختلف عن توجه للمحكمة ضد "أمر إداري" بحق فلسطيني مواطن إسرائيل تمنعه الدولة من مغادرة البلاد بشكل جارف، وحتى في هذه لا اعتقد شخصيًا بجدوى التوجه للقضاء، لأنه قضاء معاد وأحد أهم أذرع النظام الإسرائيلي في تبرير

---

[1] الكاتب هو مدير عام اتحاد الجمعيات العربيّة "اتجاه".

كما أن التوجه إلى المحكمة الإسرائيلية بهذا الشأن وتعيينها كالقول الفصل هو مختلف جوهريًا عن التوجه في حالات أخرى مثل منع أحزاب من خوض الانتخابات للكنيست الإسرائيلي. وبغض النظر عن الموقف من الكنيست فإنّ توجه حزب إلى المحكمة العليا بطلب إلغاء قرار لجنة الانتخابات المركزية منعه من خوض الانتخابات وقلب قرار لجنة الانتخابات هو سلوك شرعي ومتناسق قانونيًا ويعتمد معيارًا مختلفا عن السفر إلى لبنان وهو ليس كيلا بمعيارين، لأن الانتخابات والترشح للكنيست هي أمور تقع جوهريا ضمن القرار السياسي للحزب المعني وفي حدود المواطنة، في حين أن علاقة فلسطينيي الـ48 مع العالم العربي هي في جوهرها خارج حدود المواطنة الإسرائيلية وهي علاقة بين الشعوب والأمم ومرجعيتها الحق الطبيعي والقانون الدولي أيضًا.

حق الكاتب أن يسافر إلى بيروت متى شاء وحق بيروت وأهم منه واجبها أن تستقبله وتستقبل فلسطينيي الـ48، لكن واجبنا نحن أن تكون طريقنا مباشرة ومن فوق القانون الإسرائيلي. ولن ننجح في نهاية المطاف بكسر القانون الإسرائيلي إلا بهذا التحدي وتكثيفه، وبقناعة أن حقنا بزيارة بيروت والتواصل مع العالم العربي هو حق لنا ونحفظ لأنفسنا الحق باستخدامه في الظرف الذي نراه مناسبا.

وهذا ليس بموقف جديد بل أحد الثوابت الوطنية الذي تتبناه جماهير شعبنا في الداخل منذ عشرات السنين. فالقانون الإسرائيلي كان يمنع اللقاء بأي مكان في العالم مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لكن اللقاءات لم تتوقف سواء ما تم الإعلان عنه أو لم يعلن عنه، لكن وبقرار سياسي لم يجر التوجه للمحكمة الإسرائيلية بطلب لقاء م ت ف. فعلاقتنا مع شعبنا أينما كان ومع وطننا وحقنا فيه وحق اللاجئين والمهجرين فيه وعلاقتنا مع الأمة العربية هي أمور نمارسها من فوق القانون الإسرائيلي ولا نرهنها له. وهذا موقف أجمعت عليه القوى السياسية مجتمعة ومجمعة من خلال لجنة المتابعة العليا واللجنة الشعبية للدفاع عن الحريات والذي تم تأكيده جليا وبأعلى صوت في مهرجانات حملة "التحدي والبقاء" الجارية هذه الأيام وهو أيضًا موقف نمارسه على مستوى العمل الأهلي واتحاد الجمعيات العربية (اتجاه).

علاقتنا المباشرة مع العالم العربي هي علاقة حق ونقوم بها ضمن مناهضة تطبيع إسرائيل رغم الثمن الذي قد يفرضه قانونها القمعي، لكن إذا تحولت إلى علاقة نحصل على حقنا بها من القضاء الإسرائيلي تصبح إشكالية. وهي تعكس أيضا نظرة العالم العربي ألينا والى الواقع ألقسري، فالجدارة التي يتمتع بها الصوت السياسي لفلسطينيي الـ48 في العالم العربي مبنية أيضا على هذه العلاقة المباشرة رغم الثمن، ولا بأس بالثمن سواء باستخدام الحق بالامتناع عن السفر بأي شرط إسرائيلي أو مواصلة التواصل وعندها مواجهة القانون والقضاء والأمن والإعلام الإسرائيليين كجزء من إدارة الصراع مع الواقع الاستعماري المفروض. وعندها سنواجه القانون الإسرائيلي بالقانون الدولي وسيكون الدور الأهم والحاسم هو للحراك الشعبي والدفاع عن الحريات والحق بالتواصل مع الوطن العربي كله، وعندها تتحول قضية الفرد إلى مسؤولية الجماعة – مسؤولية الجماهير الشعبية.

وللخلاصة فإن الصيغة الأفضل كما أراها هي أن لا نتيح للمحكمة الإسرائيلية أن تقرر في أمور هي ضمن حق الفلسطيني في تقرير مصيره، والاحتكام إلى معادلة إدارة الصراع والإبقاء على الحق بممارسة الحق في الظرف الذي يراه الفلسطيني مناسبا. وعلى ثقة أن بيروت سوف تثمّن ذلك وتفتح بوابتها على مصراعيها.